

تكريم عدد من طالبات محو الأمية بمديرية سندان محافظة صنعاء

12



الإمكانات المتاحة ووضعه في أولويات اجندة الاهتمامات. فيما أكدت مدير المركز ندى السباني الإصرار على مواصلة تدريب الطالبات رغم الظروف والصعوبات التي تمر بها البلاد. إلى ذلك افتتح الوكيل يحيى محسن جمهان ومعه مدير عام محو الأمية وتعليم الكبار عبدالوهاب الدعوسي معرض المنتجات اليدوية لمركز حصاد الخير..

كرم مركز حصاد الخير بسيان مديرية سندان بالتعاون مع محافظة صنعاء وإمارة العاصمة أكثر من 120 طالبة من طالبات محو الأمية والمهارات الحياتية احتفاءً بالعيد الوطني الـ 26 للجهورية اليمنية. وفي الحفل عبر وكيل المحافظة لشئون الاستثمار الشيخ يحيى محسن جمهان في كلمته: عن سعادته بهذه الكوكبة من الطالبات لاسيما في ظل الظروف التي يمر بها الوطن، مؤكداً استعداد المحافظة لدعم المركز بحسب

الميثاق

اختتام فعاليات المنتدى المالي التقييمي السنوي 2016م بصنعاء

منها تقييم أوضاع الصناديق والغاء غير الضروري منها وتقليص نفقات البعثات الدبلوماسية والغاء الملحقيات غير الضرورية وعدم إنشاء أو استحداث وحدات إدارية جديدة أو مؤسسات أو صناديق أو التوسع في الهياكل الإدارية الحالية.

وأكد المشاركون أهمية تعزيز الدور الرقابي والتطوير المؤسسي لتحسين الأداء المالي وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية ووزارة المالية بما يحقق أهداف الرقابة بأنواعها واستكمال أتمتة الأنظمة المالية والمحاسبية والربط الشبكي بين وزارة المالية وفروعها.

كما أوصى المنتدى بضرورة وضع برنامج تنفيذي مزمّن للتوصيات بما يسمح بإجراء تقييم عملي لمستوى تنفيذها وذلك من خلال تكليف لجنة التوصيات بمتابعة التنفيذ.

وناقش المنتدى في يومين - بحضور القائم بأعمال وزير المالية محمد ناصر الجند - عدداً من أوراق العمل والمداخلات تناولت محاور آثار العدوان على الجوانب الاقتصادية والمالية وقضايا تحسين الإيرادات العامة وتعزيز الدور الرقابي والتطوير المؤسسي لتحسين الأداء المالي.

ورفع المشاركون في ختام أعمال المنتدى المالي التقييمي السنوي 2016م رسالة شكر وعرفان لرئيس اللجنة الثورية العليا الأخ محمد علي الحوتي تقديراً لدوره وإسهامه في إنجاح أعمال المنتدى.

كما رفعوا رسالة شكر وتقدير باسم الشعب اليمني للمؤسسات والمنظمات والصناديق المانحة التي استمرت في تقديم دعمها والوفاء بالتزاماتها وإلى العاملين في مجالات الإغاثة الآن.



كما خرج المنتدى بعدد من التوصيات منها ما يتعلق بتحسين الإيرادات العامة من حيث الضوابط ومعالجة الاختلال لتحسين عملية تحصيل الإيرادات وتفعيل تحصيل وتوريد الإيرادات المختلفة، إلى جانب دراسة تعديل ومراجعة عدد من القوانين المتعلقة بالإيرادات بما يتناسب مع التطورات المالية والاقتصادية الحالية في اليمن. وفي مجال النفقات العامة طالب المشاركون بتطبيق الإجراءات التقشفية المقترحة من وزارة المالية على جميع وحدات الخدمة العامة بما فيها الوحدات الاقتصادية والصناديق الخاصة والجهات ذات الموارنات المستقلة والملحقة أسوة بالجهات الإدارية في الدولة والموارد المتاحة. ودعت التوصيات إلى أهمية اتخاذ عدد من المعالجات والتدابير العاجلة



القطاعات الاقتصادية والمالية والبنية التحتية.. مؤكدة أهمية تعزيز دور المرأة في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبارها نصف المجتمع.

وحث المشاركون الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية على توجيه الغرف بأمانة العاصمة والمحافظات للمكلفين نحو تقديم الإقرارات الضريبية وسداد المستحقات الجمركية والضريبية، وكذا تجريم أي احتجاز أو تجنيل للإيرادات العامة في بعض المحافظات في حسابات خاصة واستخدامها لأغراض خاصة، في الوقت الذي تقوم وزارة المالية بالوفاء للإلتزامات بتسيير أعمال الأجهزة الحكومية وتقديم الخدمة العامة.

أكد المنتدى المالي التقييمي السنوي لقيادة وموظفي وزارة المالية ومصلحتها الإدارية وممثلها في الجهات الحكومية ومدري عموم مكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات، أهمية اتخاذ التدابير والإصلاحات المرفوعة من وزارة المالية لسد الفجوة التمويلية للموازنة العامة.

كما أكد المنتدى في ختام أعماله الذي عقد في العاصمة صنعاء، خلال الفترة 25 - 26 مايو الجاري على ضرورة تعزيز وضع الاحتياطيات من النقد الأجنبي وترشيد الاستهلاك.

ودان المشاركون الحصار الجائر المفروض على الشعب اليمني من تحالف العدوان وحرمانه من العيش الكريم لما يشكله من جرائم بحق الإنسانية ويعطي اليمن الحق بالمقاومة لدى المحاكم الدولية.. داعين الحكومة إلى الإسراع في إنشاء اللجنة الوطنية للتنسيق مع دول الحرس وإنشاء غرفة عمليات لتأسيس بنك إعادة الإعمار الوطني، وأوصى المنتدى بتفعيل التواصل مع المنظمات الدولية لرفع الحصار وإيقاف العدوان واستئناف تصدير النفط والغاز والمنتجات الوطنية الأخرى ورفع تعليق صرف المساعدات والمنح والإفراج عن عوائد الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي.

وشدد المشاركون على أهمية توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية بالمشاركة مع القطاع الخاص الشريك الحقيقي نحو التنمية والذي سيحظى بالتسهيلات الاستثمارية لتطوير القطاعات الواعدة والاستراتيجية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للبناء المؤسسي للقطاع الجديدة والمتجددة.

ودعت توصيات المنتدى إلى تعزيز الشراكة بين الحكومة ووحدات القطاع العام والمختلط والقطاع الخاص بما في ذلك تسهيل وتنشيط التجارة، وحث الجهات الحكومية ذات العلاقة على تقديم البيانات والمعلومات عن حجم وقيمة الآثار الكارثية والتدميرية في كافة



ارتفاع الأسعار يعصف بالسوق قبل حلول رمضان

تشهد الأسواق اليمنية حالة من الفوضى العارمة وغياب الرقابة، إذ ارتفعت أسعار السلع كافة بما فيها الغذائية بنسبة كبيرة، وذلك على خلفية تدهور العملة الوطنية "الريال" والإقبال الكبير من المستهلكين على الشراء قبل حلول شهر رمضان المبارك.

ورفع تجار التجزئة والجملة أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية بنسب تتراوح بين 10% - 25% بحجة تراجع الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، على رغم أن ما يباع في السوق المحلية الآن يعد مخزوناً قديماً لم يتأثر بتراجع الريال. وتراجع الريال أمام العملات الأجنبية، ويتراوح بين 300 - 325 ريال للدولار الواحد.

ارتفاع نسبة أسعار السلع من قبل التجار

25%

مليون بحاجة ماسة إلى توفير الأمن الغذائي

14,4

ملايين شخص نزحوا بسبب العدوان

3

ملايين يماني يواجهون خطر المجاعة

8

وطالب أطراف النزاع بإعطاء الأولوية لحماية المدنيين وتلبية الاحتياجات المدنية، وتمكين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق من خلال رفع الحصار على وجه السرعة. وشدد على أن الشعب اليمني يجب أن يكون في صميم هذه الاستجابة، واجبا الجماعي هو حمايته وتوفير الغذاء والصحة والماوى وغيره من الدعم الحيوي.

كارثة إنسانية

حذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" من احتمال تحول وضع الأمن الغذائي والتغذية في اليمن إلى كارثة إنسانية مالم يتوفر للمنظمة التمويل العاجل لتقديم المساعدات في الوقت المناسب في موسم زراعة الحبوب والخضروات، وموسم الصيد في الصيف، ولتحسين الماشية قبل حلول فصل الشتاء.

وذكرت في بيان صحفي أن نحو 14,4 مليون شخص "أي أكثر من نصف عدد سكان اليمن"، بحاجة ماسة إلى توفير الأمن الغذائي والمساعدة في تأمين سبل العيش.

وأشارت إلى أن "حجم المواد الغذائية المطلوبة في اليمن يفوق بكثير قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية، لذلك ينبغي أن تكون الزراعة جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية لمنع تدهور حالة الأمن الغذائي المتدريء بالفعل".

وأوضحت "فاو" أن تعزيز مرونة الأسر في مواجهة تهديدات الأمن الغذائي يساهم في إنقاذ العديد من الأرواح، كما أن التدخلات الزراعية في حالات الطوارئ حاسمة في الحفاظ على الأسرة. وأكدت على أهمية إنتاج الغذاء وسبل إدرار الدخل خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وقالت المنظمة: إن من العوامل التي تؤثر سلباً على الأمن الغذائي انتشار الجراد الصحراوي، ما يهدد سبل عيش أكثر من 100 ألف من المزارعين، والخلايين والرعاة في خمس محافظات، لافتة إلى أن السيول تسببت في أبريل الماضي في احتياج 49 ألف شخص إلى مساعدة عاجلة.

من نقص في التمويل، "على نحو يثير الصدمة"، إذ لم يتوفّر إلا 16% فقط من إجمالي المبلغ المطلوب.

وحتّى غينغ مجتمع المانحين على زيادة الاهتمام بخطة الاستجابة الإنسانية لليمن ودعمها، والتي تطلبت توفير 1,8 مليار دولار للوصول إلى أكثر من 13 مليون شخص هذا العام.

ودعا في أعقاب زيارة قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، استغرقت ثلاثة أيام إلى اليمن، إلى الاهتمام بصورة ملحة بالوضع الإنساني اليائس في اليمن، والمستمّر في التدهور بعد أكثر من عام على تصعيد الأعمال القتالية.

ومنذ منتصف مارس 2015، تسبب الصراع في أزمة أمن أخذت في الاتساع، وعمل على تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً بسبب الفقر وسوء الإدارة وعدم الاستقرار، وترك أكثر من 13 مليون يماني في حاجة إلى مساعدة إنسانية فورية منقذة للحياة.

وحذّر غينغ في بيان صحفي من أن "الملايين من الناس في اليمن في حاجة ماسة مزايادة للمساعدة"، لافتاً إلى أن الغذاء والتغذية وانعدام الأمن والافتقار إلى الرعاية الصحية هي من بين القضايا الأكثر إلحاحاً.

وزاد: "الناس يموتون من أمراض يمكن الوقاية منها بسبب محدودية الإمدادات الطبية الأساسية، ويواجه أكثر من 7,6 مليون شخص خطر المجاعة، فيما نزح 2,5 مليون شخص بسبب الصراع العنيف الدائر منذ يناير 2014م.

وأشار جون غينغ إلى أن أزمة اليمن هي واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية حدة في العالم، مشدداً على أن "العمل الجريء المثير للإعجاب الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني هو مصدر الإلهام حقاً".

الجهات ذات العلاقة.

هذا وأكد القائم بأعمال وزير الصناعة والتجارة على تعزيز الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاصة خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، مشيراً إلى أهمية تأمين احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية والحد من الممارسات غير المشروعة والغش التجاري.

بدوره أوضح ممثلو الشركات المستوردة للمواد الأساسية أن كميات القمح متوفرة بشكل كبير في المخازن وصوامع الفلال وأن هناك كميات أخرى تم التعاقد عليها، وصل بعضها إلى الموانئ الأخرى في الطرق والكمية ستبلي الطلبات المتوقع تزايدها مع قدوم رمضان، ودعوا المواطنين إلى "ترشيد الاستهلاك وعدم التكديس فوق الاحتياج لتجنبها التلغف كما حدث في المواسم السابقة".

كما أعلن رئيس مجلس إدارة "مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية" جمال عاشق أن عدد البواخر الواصله إلى موانئ البحر الأحمر منذ بداية العام حتى منتصف مايو بلغ 160 باخرة تحمل 2,2 مليون طن من البضائع والسلع المتنوعة، منها 128 باخرة وصلت إلى ميناء الحديدة.

ولفت إلى أن المؤسسة "تجاوزت مرحلة الخطر وبدأت بتجهيز الارصفة التجارية والميناء لاستقبال بواخر الحاويات المختلفة وكسر احتكار بعض التجار للمواد الغذائية والنفطية"، كما ساهمت في توفير المشتقات النفطية من خلال السماح بدخول 25 ناقلة نفطية تحمل 1,252 ألف طن للقطاع الخاص، ونفي ما تردد حول تجميد العمل بميناء الصليف، مؤكداً أن الميناء استقبل 25 باخرة تحمل 887,9 ألف طن من المواد الغذائية.

الجدير بالذكر أن النزاع المسلح والعدوان تسبب منذ أواخر مارس 2015، في زيادة معدلات الفقر والبطالة وانهمار الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وانقطاع كلي للكهرباء والمياه.

خطة الاستجابة الإنسانية

إلى ذلك أعلن مدير العمليات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جون غينغ أن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام الحالي، تعاني

وساعد اضطراب الأسواق وانعدام الرقابة عليها وضعف الأجهزة المعنية التجار على رفع أسعار بضائعهم، بل وصل الأمر إلى حد تلاعب الكثير من المخازن والأفران بسعر ووزن الرغيف بدرجعة التغيرات التي طرأت على سعر صرف الريال وأسعار المشتقات النفطية.

وشهدت الأسعار قفزة كبيرة هي الأولى التي تحدث بهذه النسبة في غضون أيام قليلة، وطاق ارتفاع أسعار الأدوية والكثير من المنتجات المستوردة والمحلية. وعلى الرغم من مبادرة "شركات هائل سعيد أنعم وشركاه" تخفيض أسعار كافة منتجاتها الغذائية بمناسبة قرب حلول شهر رمضان بنسبة 30%، إلا أن التجار لم يلتزموا بها كما لم تلتمسها حقيقة في السوق ووجود لها في الإعلام. يذكر المجموعة أعلنت أن "أسعار السلع والمواد الغذائية ثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير أو زيادة وأن تخفيض نسبة 30% يأتي بمناسبة قدوم شهر رمضان الكريم، بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي يعيشها الوطن والمواطن". وهذا وحددت وزارة الصناعة في اجتماع برئاسة القائم بأعمال الوزير محسن علي النقيب، سعر كيس القمح عبوة 50 كجم للمستهلك بـ 5300 ريال والذيق بـ 6500 ريال.

وأكد الاجتماع الذي شارك فيه ممثلي القطاع الخاص والتجار المستوردين للمواد الأساسية، "استقرار الوضع التمويني والغذائي، وأن المواد الغذائية الأساسية متوفرة بكميات كبيرة تفي باحتياجات المواطنين".

واستعرض الاجتماع "موقوفات إيصال المواد الأساسية بأسباب إلى الأسواق خاصة تأخر دخولها الموانئ، والتغيرات في أسعار صرف الدولار".

وتطرق إلى أسباب ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية والاستهلاكية بما لا يتناسب والقدرة الشرائية للمواطنين وذوي الدخل المحدود خاصة في ظل الظروف التي تعانيها البلاد جراء العدوان والحصار، لافتاً إلى "افتتاح ضعفاء النفوس الأزمة لزراعة استقرار البلد".

وأقر الاجتماع تكثيف الجانب الرقابي للأسواق والمحال التجارية وتشكيل لجان ميدانية للرقابة على حركة الأسعار وضبط المخالفين بالتعاون مع